مستقبل المجتمع المدني في مصر في ظل المنظومة القانونية والتشريعية : دراسة ميدانية

د/ وحيد مأمون معوض عافية

مدرس بقسم علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة المنوفية

ملخص الدراسة

شهد المجتمع المصري مجموعة من التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تلك التحولات والتغيرات انعكست على حركة المجتمع المدني في العقود الأخيرة من القرن العشرين، بل وامتد ذلك إلى بنية المجتمع المدني والثقافة المدنية في بداية الألفية الثالثة.

فضلاً عن ظهور قضايا جديدة أصبحت تمثل إشكالية كبيرة تقف في سبيل الدفع بدور المجتمع المدني، وتمثل حجر الزاوية في الأخذ به، بل وتعتبر إحدى المعضلات الأساسية في عرقلة دوره، وهي القضايا التي تهتم بالمنظومة القانونية والتشريعية المنظمة للعمل الأهلي في مصر. وهو ما تطلب تعديل الأطر القانونية المنظمة للمجتمع المدني، وخاصة أنها جاءت في مقدمة القضايا المرتبطة بعملية التحول الديموقراطي، وتفعيل سبل المشاركة في مظاهر الحياة المجتمعية.

من هذا المنطلق جاءت دراسة مستقبل المجتمع المدني في مصر في ظل المنظومة القانونية والتشريعية، مُحاولةً أن تُغطى جانباً مُهماً من تاريخ المجتمع المدني، منطلقة من تصور مؤداه أن حجم التغيرات السياسية والقانونية والاجتماعية، التي حدثت في المجتمع على امتداد حدوثها لأكثر من قرن، ما زالت قائمة وتمثل عقبة أمام نمو وتطور المجتمع المدني. وبناءً عليه يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في التعرف علي أثر المنظومة القانونية والتشريعية على مستقبل المجتمع المدني في مصر.

ومن حيث المفاهيم الواردة بالدراسة فهي، المجتمع المدني والمنظومة القانونية والتشريعية.

مقدمة:

لعل المتابع لمجريات الأحداث في المجتمع المصري في النصف الثاني من القرن العشرين، يدرك أنه قد شهد العديد من التغيرات والتحولات، تلك التغيرات فرضت نفسها على المجتمع، وعلى الأخص في العقود الأخيرة من القرن العشرين، حيث حدثت تحولات سياسية واجتماعية وثقافية كان من شأنها تغيير طبيعة المجتمع المدني. والملاحظ رغم الطبيعة التسلطية التي اتسم بها الحكم في العديد من الدول العربية معظم فتراتها منذ الاستقلال، أن البذور الجنينية للمجتمع المدني ظهرت فيها جميعاً، فبعض المؤسسات المدنية تعود في تاريخها إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وارتبطت بمجموعة من المؤثرات والتحديات الخارجية والداخلية، التي تعكس في مجملها الإطار السياسي والاجتماعي والثقافي الذي تبلورت في جنباته حركة الجمعيات الأهلية في مصر. وكانت الطبقة المتوسطة بمثابة العمود الفقري لهذه التنظيمات، وفى ظل الحكم الاستعماري لعب عدد من هذه التنظيمات دورًا سياسياً صريحاً يهدف إلى تحرير بلادها، وبعد سنوات قليلة من الاستقلال شهدت عدة دول عربية موجه من السياسات الراديكالية، حيث قامت هذه الأنظمة بإنهاء التجارب الليبرالية التي مرت بها مجتمعاتهم قُبيل الاستقلال وبعده مباشرة، وأصبح حكم الحزب الواحد هو النمط السائد للحكم فيها. [١]

ولقد أسهمت تلك الأحداث وخاصة في فترة ما بعد الاحتلال البريطاني لمصر في حفز روح المشاركة الشعبية، وكان لثورة ١٩١٩ أكبر الأثر في هذا الاتجاه، ثم جاء دستور ١٩٢٣ ليدفع بحركة الجمعيات الأهلية ومثيلاتها من منظمات المجتمع المدني إلى الأمام [٢] ، فحين لجأ المشرع إلى فرض القيود نجده قد لجأ إليها من باب التنظيم القانوني لتكوين الجمعيات وإشهارها [٣] ، وهو ما يشير إلى مدى وعي المُشرع والمواطنين بقيمة الدور الذي تلعبه الجمعيات الأهلية في الحياة الاجتماعية والسياسية. وفي العقود الأخيرة من القرن العشرين استحوذت قضايا المجتمع المدني على اهتمام كبير من جانب الأوساط السياسية والأكاديمية على حد سواء، باعتبارها عاملاً هاماً يرتبط بعملية التحول الديموقراطي. فهناك اتفاقاً بين الأقطار العربية على اختلاف أنظمتها السياسية وتوجهاتها

الأيديولوجية، وهو ما أسهم في تشكيل البيئة أو الإطار الذي تتفاعل فيه منظمات المجتمع المدني، مما انعكس على سياساتها وتوجهاتها مع اختلاف الدرجات والأشكال فيما بينهـا، وإن كان الواقع لم يشهد نقلة نوعية جوهرية، خاصة فيما يمكن أن نطلق عليـه ثلاثيـة تطوير المنظمات غير الحكومية.[٤] ويأتي علي رأسها المنظومـة القانونيـة والتشـريعية المنظمة للمجتمع المدني.

إشكالية الدراسة:

علي الرغم من مجموعة التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شـهدها المجتمع المصري في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، والتي لم تكن معزولـة عـن مجريات الأحداث التي يعرفها العالم [٥]، فإن تلك الفترة شهدت تحولين جوهريين أيضـاً، تمثل الأول في تبنى سياسة الانفتاح الاقتصادي، والثاني في التحول نحو التعددية السياسية المقيدة. وقد صاحب هذا وربما دفع إليه صعود تيار الإسلام السياسـي وسـيطرته علـى النقابات المهنية، وتراجع شرعية النقابات العمالية، وتدفق التمويل الأجنبي على الجمعيات الأهلية، ونشوء عدد كبير من المنظمات الحقوقية والدفاعية. وقد كان نتاج هذه التحـولات تأزم علاقة الدولة بفصائل متعددة من تنظيمات المجتمع المدني.[٦] فقـد أشـار التقريـر السنوي للمجتمع المدني والتحول الديموقراطي في العالم العربـي لعـام ٢٠٠٤، إلـى أن بعض الدول العربية ومن بينها مصر لا تزال تقع ضمن الدول ذات الحريات المحـدودة، بينما يقع البعض الآخر ضمن الدول عديمة الحرية، ورغم الجدل حول الاختلافات النسبية بين الدول العربية ومن بينها مصر، إلا أنها تشترك في ضيق مساحة الحريـة السياسـية والتعبير عنها.[٧] ويرتبط بهذه الصعوبة المكانة القانونية لعمل المنظمات الأهليـة، والتـي تتسم بوجود معوقات مشتركة وملامح معروفة مثل القمع والتشريعات الشمولية.[٨] وهو ما يعني أن المجتمع المدني ما زال مقيداً بمجموعة من القوانين، التي تعطى الفرصة للدولـة والأجهزة الأمنية في التحكم والسيطرة على النشاط الأهلي.[٩]

من خلال ما سبق يمكن القول أن معظم القوانين التي تنظم العمل الأهلي في مصر تعطل الحق في تكوين المنظمات غير الحكومية، باشتراط شرعية تأسيسها موافقة الحكومة

ومنحها ترخيص بمزاولة النشاط وإخضاع النشاط لرقابة الجهات الحكومية. فقد نظر القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالجمعيات والمؤسسات الأهلية، ومن بعده القانون ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ ثم القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ ، إلى عملية تأسيس منظمات المجتمع المدني ونشاطها، ولم ينظر إلى تعديل الصيغة التي تفرض العديد من القيود على نشاط المنظمات الأهلية. ونظرًا لتباين الأطر السياسية التي شهدها المجتمع المصري في فترات تاريخية مختلفة وما أثارته من جدل واسع، وهو ما انعكس على منظومة القوانين التي تنظم عمل المجتمع المدني، يمكن القول أن نظام الحكم في مصر لم يرد بهذا الانتقال، أكثر من تجاوز أزمة كان يواجهها في منتصف السبعينات، (١٠) وهو ما يعني أن القواعد المنظمة لعمل المجتمع المدني قد تباينت من فترة لأخرى، وإن كان الاتجاه الغالب لطبيعة النظم السياسية هو التقييد على الحريات مما أثر سلبًا على عمل المجتمع المدني. من هنا جاءت دراسة مستقبل المجتمع المدني في مصر في ظل المنظومة القانونية والتشريعية، مُحاولةً قياس أثر المنظومة القانونية والتشريعية علي مستقبل المجتمع المدني في مصر.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة في ضوء متابعتنا للعلاقة الخاصة بين الدولة والمجتمع المدني، وهى علاقة تعكس إلي حد بعيد فكرة الدولة التي لا تثق في المجتمع المدني، وهو ما كانت له تداعياته على المنظومة القانونية التي تنظم حركة هذا القطاع. وهو ما تلاحظ من خلال غالبية القوانين التي تعطي الدولة – من خلال الجهة الإدارية – حق الرقابة على تأسيس الجمعيات والإشراف على أنشطتها، وحق الدولة في حل وتصفية أو حتي دمج الجمعيات التي ترى أنها تخالف النظام العام للدولة، أو لأسباب أقل أهمية من ذلك بكثير، كأن ترى الدولة أن البيئة في غير حاجة إلي خدماتها.

فضلاً عن أهمية الدور الذي تلعبه منظومة القوانين التي تنظم عمل المجتمع المدني، كما تكتسب الدراسة أهميتها من ناحية أخرى من خلال التعرف على مدى تأثير النظام السياسي على المنظومة القانونية والتشريعية للمجتمع المدني. كما تأتي أهمية الدراسة أيضاً في ضوء التحولات التي شهدها المجتمع المصري، فقد شكلت ثورتي ٢٥

يناير ٢٠١١ و ٣٠ يونيو ٢٠١٣ تحولاً جذرياً في كافة قطاعات المجتمع المصري، حيث انسحب نظام مستبد وتشكل نظام آخر ليحل محله، وهو ما تطلب ضرورة إحداث تغييرات تشريعية وقانونية في القوانين المنظمة لعمل المجتمع المدني، إلا أن ذلك لم يحدث أو ربما جاءت درجة حدوثه بما لا يتلاءم مع حجم الأحداث التي مر بها المجتمع.

أهداف الدراسة:

من خلال الطرح السابق لإشكالية الدراسة وأهميتها، فإن الهدف العام لها تحدد في محاولة التعرف علي مستقبل المجتمع المدني في مصر في ظل المنظومة القانونية والتشريعية. وينبثق من الهدف العام للدراسة عدة أهداف فرعية جاءت على النحو التالي:

١ – التعرف على طبيعة النظام السياسي ودوره في بناء المنظومة القانونية والتشريعية المنظمة للمجتمع المدني.

٢ – التعرف على ما تقدمه المنظومة القانونية من إمكانيات تدعم وتطور المجتمع المدني.

٣ – رصد التحولات والتغيرات التي شهدها المجتمع المصري للوقوف على ما أحدثته من تغيرات سياسية واجتماعية وقانونية علي المجتمع المدني.

٤ – التعرف على طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني.

٥ – توضيح أثر التعديلات الدستورية على المجتمع المدني.

تساؤلات الدراسة:

من خلال الطرح السابق لإشكالية الدراسة وما حددته من أهداف تحدد التساؤل الرئيسي لها على النحو التالي : إلى أي مدى ساهمت المنظومة القانونية والتشريعية التي تنظم عمل المجتمع المدني في دفع هذا المجتمع نحو استقلاله عن الدولة ؟ وإلى جانب التساؤل الرئيسي أثارت الدراسة عدداً آخر من التساؤلات الفرعية جاءت علي النحو التالي:

١ – ما طبيعة النظام السياسي ودوره في بناء المنظومة القانونية والتشريعية المنظمة للمجتمع المدني؟

٢ – هل ما قدمته المنظومة القانونية من إمكانيات ساعدت علي تطوير المجتمع المدني؟

٣ – ما تأثير التحولات والتغيرات التي شهدها المجتمع المصري على ما أحدثته من تغيرات سياسية واجتماعية وقانونية للمجتمع المدني؟

٤ – إلي أي مدى تباينت علاقة الدولة بالمجتمع المدني من خلال المنظومة القانونية والتشريعية المنظمة له؟

٥ – هل من المتوقع أن تترك حزمة التعديلات الدستورية تأثيرات ايجابية على العمل المجتمع المدني؟

مفاهيم الدراسة:

في البداية يتعين الإشارة إلى أنه ليس هناك مفهوم ثابت وقابل للاستخدام في كل زمان ومكان، فالمفهوم مرتبط بتاريخ نشأته، أي بالمشكلات التي كانت مطروحة في وقت نشوئه، كما هو مرتبط بالإشكاليات النظرية التي دارت حول المشكلة المطروحة. (١١)

المجتمع المدني وإشكالية التعريف:

من الخطأ الاعتقاد بأن هناك ثمة تعريف جامع مانع للمجتمع المدني، وهو ما يثبته نشأة وتطور هذا المفهوم تاريخياً في الغرب، فهذا المفهوم تدرج في مدلولاته وتغير في مضمونه عبر التاريخ، وكانت له تجسيدات وأهداف مختلفة باختلاف السياق التاريخي الذي كان يوجد فيه. ولعل ما تشهده المجتمعات العربية اليوم من دعوة صريحة لتفعيل دور المجتمع المدني، يعبر أحسن تعبير عن الحضور الكثيف لهذا المفهوم لدى النخب السياسية والثقافية، واعتباره أداه لعبور الأزمة الخانقة التي تعيشها المجتمعات العربية. (١٢) غير أن الالتباس ما يزال السمة اللصيقة لهذا المفهوم وممارساته العربية، سواء على مستوى منهجه أو على مستوى تقصى جذوره، أو حتي على مستوى تحديد علاقاته المتعددة والمتشابكة ولاسيما مع الدولة، أو على مستوى مشكلاته وتحدياته القائمة والمتزايدة. (١٣)

بناءً علي ذلك يمكن عرض مجموعة متنوعة من التعريفات التي قدمت للمجتمع المدني، فقد عرف طلعت السروجي المجتمع المدني بأنه جملة التنظيمات والمنظمات الأهلية والشعبية، سواء أكانت أهدافها اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو ثقافية، والتي

قد تقتصر على أعضائها أو تمتد للآخرين، وتعمل مستقلة عن سلطة الدولة، وتعتمد على العضوية والمشاركة الحرة التطوعية، ولها بنائها التنظيمي وهيكلها الادارى الحر. (١٤) ومن جانبه يقدم عزت حجازي تعريفاً للمجتمع المدني يحدد فيه مجالاته، حيث يقصد به مجموع المنظمات والجمعيات والروابط الشعبية التي ينضم إليها الناس باختيارهم، وينشطون من خلالها لتحقيق أغراض اقتصادية وسياسية وثقافية فئوية أو عامة، ويفعلون ذلك مستقلين عن الدولة وربما في مقابلها.(١٥) بينما نجد على ليلة يُقصر مفهوم المجتمع المدني، على البني الحديثة التي تشكل المجتمع المتمدن، وينظر إلى هذا المجتمع باعتباره قرين الحداثة، ويعرفه بأنه مجمل التنظيمات غير الارثية وغير الحكومية التي تنشأ لخدمة المصالح أو المبادئ المشتركة لأعضائها. (١٦)

وفي نفس السياق يشير وحيد عبد المجيد في تعريفه للمجتمع المدني بأنه منظمات غير حكومية تُطرح كقطاع ثالث بين الدولة والقطاع الخاص، باعتبارها أحد المحفزات لمدخل تنموي جديد يستند إلى المبادرة الفردية والاعتماد على الذات.(١٧) في حين يعرفه حسنين توفيق إبراهيم بأنه مجموعة من الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية، تنتظم في إطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع، ويحدث ذلك بصورة دينامية ومستمرة من خلال مجموعة من الممارسات التطوعية التي تنشأ وتعمل باستقلالية عن الدولة. (١٨)

ويتفق صادق العلوي في تعريفه للمجتمع المدني مع حسنين توفيق إبراهيم، علي أن المجتمع المدني هو جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة، من أجل تلبية الاحتياجات المحلية للمجتمعات وفى استقلال نسبى عن سلطة الدولة، (١٩) أما عبد الغفار شكر فيُعرفه بأنه مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة عن الدولة، والتي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، أي بين مؤسسات القرابة " الأسرة – العشيرة – القبيلة " ومؤسسات الدولة التي لا مجال للاختيار في عضويتها. (٢٠) ويذهب سعد الدين إبراهيم إلى أن المجتمع المدني هو مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك

بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف. [٢١] وبصرف النظر عن تعدد الإسهامات حول هذا المفهوم، يمكن تحديد المجتمع المدني **إجرائياً** بأنه جملة المؤسسات والمنظمات التي ينظمها المواطنون من تلقاء أنفسهم، ويدخلها الأفراد باختيارهم، ويتكون من مجموعة من التنظيمات والروابط في عدة مجالات مثل المؤسسات الاقتصادية والدينية والتعليمية والنقابات العمالية والأحزاب السياسية، بهدف التكامل بين دور المواطن والدولة، ويتمتع هذا المجتمع بالاستقلالية عن الدولة، ويساهم بدور في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

مفهوم المنظومة القانونية والتشريعية:

يمتد الخلاف – كما هو العادة في تعريف المفاهيم في العلوم الاجتماعية – حول تعريف مفهوم المنظومة القانونية والتشريعية، ونظراً لعدم وجود تعريف محدد لهذا المفهوم، فإن الباحث سوف يعرض لبعض الإسهامات التي تفيد في تحديد هذا المفهوم. ومن هنا ينبغي الإشارة بداية إلى معنى التشريع ثم التطرق إلى المنظومة القانونية، فالتشريع هو مجموعة القواعد القانونية المكتوبة الصادرة عن السلطة صاحبة التشريع في الدولة، ولا يتطابق التشريع مع القانون، فالقانون هو مجموعة من القواعد العامة المجردة الملزمة التي تحكم العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع، بالتوفيق بين المصالح الاجتماعية أو بترجيح بعض هذه المصالح على البعض الآخر، وفقاً لفلسفة قانونية تسود المجتمع فترة من فترات تطوره، أما التشريع فهو أحد تجليات القانون أو أحد مظاهرة. [٢٢] ووفق هذا المعنى تصبح مهمة القانون تنظيم سلوك الأفراد في علاقاتهم ببعضهم البعض، وفى علاقاتهم بالدولة، فقواعد القانون هي المرشد للسلوك العام للأفراد، وبدون دخولها حيز التنفيذ والتطبيق لن يكون لهذا القانون جدوى. [٢٣] أما المنظومة القانونية فتشير إلى جملة القوانين المختلفة التي تنظم عمل المجتمع المدني، في تفاعلها مع السياق الاقتصادي الاجتماعي في مرحلة تاريخية معينة، وعلى الرغم من أن القانون لم يتناول الجمعيات إلا بعد نشأتها، فإن ذلك لا يعنى أن الجمعيات الأهلية قبل وضع أو سن أية قوانين لم تكن محكومة بأي قواعد قانونية، بل كانت محكومة بالعقد المحرر بين المؤسسين لها، والذي

كان يعتبر في ذلك العصر قانون الجمعيات حيث كان يحدد العقد أغراض الجمعية ويتولى تنظيمها ويحدد أسلوب إدارتها. (٢٤)

ويفسر الإطار القانوني الأبعاد التي تمارسها الدولة على الجمعيات، وطبيعة العلاقة بين الدولة وجانب من مؤسسات المجتمع المدني، وهو ما أشارت إليه سامية الساعاتي علي اعتبار أنه كل ما يتصل بالقواعد والقوانين التي يلتزمها المجتمع في تحديد معاملات الأفراد مع بعضهم البعض، في الأمور المدنية والتجارية وفي توقيع الجزاءات وتفسير المسئوليات والتشريعات. (٢٥) وطبقاً لما تقدم من تعريفات للمنظومة القانونية على المستوى المجرد، فإنها تُعرف على المستوى **الاجرائى** بأنها مجمل المنظومات القانونية والتشريعية الصادرة عن الدولة، والتي تنظم العلاقة بينها وبين المواطنين، وتخضع للنظام التشريعي الخاص بها، ويتم تطبيقها على كل المؤسسات الرسمية والتنظيمات الخاصة بالمجتمع المدني.

إطلالة معاصرة علي التنظير في المجتمع المدني:

لقد تميز المجتمع المدني تاريخياً عن الدولة، مع بعض التباينات بحسب المدارس الفكرية المختلفة، التي ترى فيه عنصراً حيوياً من عناصر بناء الدولة والمؤسسات الديموقراطية. فقد أدى بروز المجتمع المدني إلي تباين الآراء حول نشأته، فهناك فريق يرجع بتاريخ نشأة مفهوم المجتمع المدني إلى أرسطو، والذي دعا إلى قيام مجتمع سياسي تسود فيه حرية التعبير عن الرأي، ويقوم بتشريع القوانين لحماية العدالة والمساواة. (٢٦) وهناك من يري أن أفلاطون قد قدم أول صورة للمجتمع المثالي أو العادل، الذي يلعب فيه الفرد دورًا في إطار الجماعة الاجتماعية، دون أن تكون الأدوار الاجتماعية والسياسية قاصرة على النخب بسبب التمايزات الاجتماعية، مما أدى إلى ظهور البدايات الأولى للمشاركة الاجتماعية والسياسية. والملاحظ أن هذه الأفكار وتلك الآراء قد أدت إلى ما يشبه خلخلة في النظام الاجتماعي في ذلك الوقت، تلك الخلخلة التي بدأت توجه سهامها إلى المسيحية وممارسات الكنيسة، متواكبة مع بدايات الإصلاح الديني الذي بدا ضرورة اجتماعية وسياسية لازمة لسير التطور في المجتمع الأوربي. (٢٧)

وفي عصر النهضة ارتبط ظهور المجتمع المدني بظهور نظريات العقد الاجتماعي، خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر في المجتمعات الغربية للدلالة على مجتمع المواطنين الأحرار، الذين اختاروا بإرادتهم الطوعية حكومتهم، وظل هذا المصطلح متداولاً في أوساط المفكرين الاجتماعيين، وبخاصة هيجل وماركس إلى أواخر القرن التاسع عشر، ثم انحسر عن الحياة الفكرية والسياسية طوال القرن العشرين. [٢٨] فقد كان المجتمع المدني مرادفاً للدولة في عُرف منظري العقد الاجتماعي، حيث كانوا يقصدون به كل تجمع بشرى خرج من حالة الطبيعة إلى حالة المدنية، التي تتسم بوجود هيئة سياسية قائمة على اتفاق تعاقدي فيما بين أفراده بعيداً عن أي وازع ديني، وفى هذا الإطار تصبح العلاقات بين الأفراد في هذا المجتمع بمثابة علاقات بين أحرار متساوين يسعون للحفاظ على حقوقهم من خلال هذا التعاقد. [٢٩] وهو ما جعل هوبز يركز اهتمامه نحو الإسراع بتجاوز حالة الطبيعة، خاصة وأن الشرور الناتجة عنها تهدد السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي، لذلك كان يعتبر أن تنازل الأفراد بإرادتهم الخاصة عن حقوقهم الطبيعية، إلى طرف ثالث يمثله شخص واحد أو جمع من الناس، كان باعثه الخوف المشترك من الجميع على وجودهم ومصالحهم الذاتية، في ظل حالة الطبيعة التي كانت حالة الحرب. [٣٠] ومن هنا يُخرج هوبز المجتمع المدني بصورة تامة من تعريفة للدولة؛ فلم تعد توجد أهمية أو معنى لفكرة المواطنين الأحرار؛ فهم محكومون خاضعين أمام صاحب السيادة الممتلك بمفردة للقوة، وبالتالي فإن المواطنة أصبحت غير سياسية. [٣١]

وخلافاً لرؤية هوبز يأتي تصور جون لوك، الذي كان يستخدم مفهوم المجتمع المدني كمرادف للمجتمع السياسي. [٣٢] فقد طرح فكرة العقد الاجتماعي لمواجهة الاستبداد السياسي، ولرفض ما يسمى الحق الإلهي للحكام والملوك؛ لأن الله خلق الناس سواسية. [٣٣] ويرى أنه في إطار المجتمع المدني يسلم الأفراد الحكم، إلى مجموعة أخرى من الأفراد قادرين على ممارسة الحكم، يقوموا بإصدار التشريعات والقوانين التي تكفل الحقوق الطبيعية للأفراد التي اكتسبوها في مجتمع الطبيعة، كما أن المجموعة الحاكمة

عليها أن تنفذ هذه القوانين والتشريعات وتعاقب المخالفين، ويؤكد علي أن الأفراد إذا ما شعروا أن الحكومة تسيء استخدام سلطاتها يصبح لهم الحق في العودة إلى حالة الطبيعة الأولى، فالمجتمع المدني وفقاً له يتحدد بكونه مجالاً مستقلاً عن الدولة، منحصراً في الجماعة الأهلية وروحها التضامنية من خلال العقد الاجتماعي. (٣٤)

أما روسو فقد اعتمد على هوبز في نظريته في المحافظة على النفس كأساس للمجتمع المدني، إلا أنه استنتج منها أن لكل شخص خاضع للقوانين، الحق في إبداء رأيه في سن القوانين بأن يكون عضواً في جمعية تشريعية ذات سيادة، وما علي كل الخاضعين للقوانين إلا أن يحددوا ما يجب وما لا يجب أن يفعل، وبهذا يضمن عدالة القوانين وكونها معقولة ومتفقة مع حرية الجميع والتساوي فيما بينهم. ليس هذا فحسب بل يسير خطوة حاسمة أخرى فيقول أن الشعب الخاضع للقوانين لابد وأن يكون هو نفسه المُشرع لهذه القوانين. (٣٥) ولذلك يرفض روسو سلطة الحكام المطلقة بقوة معتبراً إياها عبودية، على اعتبار أنها تسلب الإنسان إنسانيته، فجوهر الإنسان هو الحرية ومن دونها تنتفي عن أفعال البشر طبيعتها الأخلاقية. (٣٦)

بينما أولوا أنصار البنائية الوظيفية أهمية خاصة بدراسة فكرة التوازن والاستقرار، لأن المجتمع عبارة عن مجموعة من الأنساق المترابطة، كل عنصر يؤدى وظيفة محددة ودوراً هاماً في المجتمع. (٣٧) وهذا يعنى أن الوظيفية تعتمد بصفة أساسية على فكرة النسق، وهى الفكرة التي تدور حول أن كل شيء يمكن النظر إليه باعتباره نسقاً أو كلاً يتكون من أجزاء. (٣٨) ولذلك اعتمد أنصار هذا الاتجاه في تحليلهم للمؤسسات الاجتماعية على أساس الوظيفة التي تؤديها هذه المؤسسات للمجتمع ككل، على اعتبار أن أي مؤسسة اجتماعية أو أي نشاط اجتماعي لا يؤدى وظيفة محددة فقط، بل يحمل في داخله جوانب وظيفية أخرى تمثل ضرورة للمحافظة على البناء الاجتماعي واستقراره.

أما أنصار الاتجاه المادي التاريخي فقد مثل إسهام هيجل المرحلة الثانية لتطور مفهوم المجتمع المدني، فقد رأى أن المجتمع المدني يختلف عن المجتمع السياسي، وأن المجتمع المدني قد نشأ لحماية حقوق ومصالح الأفراد وضمان الحريات الاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، وأن تنظيم وتعاون المجموعات داخل المجتمع المدني يمكنها من العمل بمنأى عن سيطرة الدولة المطلقة عليها. ولكنه كان يرى أن المجتمع المدني تسيطر عليه الصراعات والفساد المادي والأخلاقي، فهو مشابه لحالة الطبيعة، ويعتمد على الدولة في القيام بوظائفه الأساسية، التي لا يستقيم أداؤها من دون التنظيمات التي تضعها الدولة، ووسيلة الدولة في توجيه أفراد المجتمع نحو الغايات الأخلاقية هي العمل من خلال القوانين التي بدونها يتحول المواطنون إلى مجرد تجمع يفتقد لأي هوية، ومنذ ظهور فكر هيجل أصبح هناك تمييز بين المجتمع المدني والدولة، فالمجتمع المدني ليس هو الدولة ولكنه لا يمكن أن يظهر إلا من خلالها. [٣٩]

ولذلك جعل هيجل المؤسسات المدنية تحتل موقعاً وسطاً بين العائلة والدولة، وتتركز وظيفتها الرئيسية في الإنتاج الاقتصادي وإشباع الحاجات المادية وتبادل الخبرات والمنافع، ولم يفت هيجل أن يلاحظ ما يمكن أن ينتج عن هذا التوجه الليبرالي من آثار سلبية، لذلك يلح على الدولة في مراقبة وضبط جموح المجتمع المدني.[٤٠] وهو ما يعني أن هيجل يميل إلى تفضيل الدولة على المجتمع المدني، وبذلك يُنكر الانسجام الذي تفترضه نظرية العقد الاجتماعي، مؤكداً عجز المجتمع المدني عن إقامة وتحقيق العدالة والحرية من تلقاء ذاته [٤١]، وإن كان قد جعل المجتمع المدني مرحلة ضرورية في بناء الدولة [٤٢]، وهذا يعني أنه ليس في تناقض مع الدولة ولكنه جزء منها، ولا يمكن أن يوجد من دونها. [٤٣]

ولذلك توصل هيجل إلى أن المجتمع المدني لا يقوم إلا عبر الدولة المؤهلة لحل اشكالياته الداخلية، وتأمين استمراره وتطوره بصورة نمطية [٤٤]، وهذه الدولة ليست بالضرورة أن تكون دولة ديموقراطية، بل دولة محكومة بقوانين تبلورت عبر قرون طويلة من تاريخ الأمة [٤٥]، ولهذا السبب اعتبر هيجل أن المجتمع المدني هو بالضرورة مجتمع مُتحكم فيه، ومُهيمن عليه من طرف الدولة، بخلاف الآراء التي تفترض استقلالية المجتمع المدني.

وعلى خلاف هيجل رأى ماركس أن التمييز والفرق بين المجتمع المدني والدولة واضحاً، فالمجتمع المدني ليس الدولة ولا مرادفاً لها، ولكنه لا يمكن أن يظهر إلا من خلالها، ولذلك قام ماركس بإعطاء الأولوية للمجتمع المدني على حساب الدولة، رافضاً أن يكون التعارض بين مصالح الأفراد هو ما يميز بشكل جوهري المجتمع المدني. وعلى الرغم من التمييز والفرق الواضح بين المجتمع المدني والدولة في فكر هيجل، فإن ماركس يعترف أيضًا بهذا التمايز على أنه حقيقة واقعية في الدولة المعاصرة، فقد نظر إلى المجتمع المدني باعتباره الأساس الواقعي للدولة، وقد شخصه في مجموع العلاقات المادية للأفراد. وهذا يعنى أن المجتمع المدني عند ماركس ينطوي على كيان مزدوج، مجتمع مدني اقتصادي يشتمل على جميع علاقات الأفراد المادية، وكيان مدني سياسي يشكل في جميع العصور أساس الدولة وكل ما تبقى من البنية الفوقية.[٤٦] وبذلك قلب ماركس أفكار هيجل رأسًا على عقب، بإعطاء الأولوية للمجتمع المدني على حساب الدولة.

وهو ما جعل ماركس ينتقد طريقة هيجل في تعريف المجتمع المدني، حيث رأى أن هيجل اشتق تعريفه للمجتمع المدني اعتمادًا على تطور اجتماعي برجوازي معين كان قائمًا في أيامه، ومن ثم فشل في أن يلاحظ أن المؤسسات السياسية للمجتمع المدني في تصوره الذي قدمه، إنما كانت مجرد وسائل لسيطرة طبقة واحدة على الطبقات الأخرى، وكانت أدوات لمصالح خاصة تتنامى داخل المجتمع المدني لتقديم مزيد من التمكين لتلك المصالح الطبقية. [٤٧]

أما جرامشى فقد طرح مفهوم المجتمع المدني من زاوية جديدة، معتبراً أن المجتمع المدني لا علاقة له بالعامل الاقتصادي، فقد أصبح العامل الأيديولوجي هو الأساس الذي يتم من خلاله تحديد مفهوم المجتمع المدني، متمثلاً في المؤسسات التطوعية المدنية. ولذلك يرى أن المجتمع المدني يمثل جزءاً من البنية الفوقية التي تضم كذلك الدولة، وهو ما يعني أن البنية التحتية لدى ماركس هي المهيمنة بينما الغلبة عند جرامشى للبنية الفوقية. [٤٨] ولذلك قفز جرامشى على أستاذه ماركس حيث يرى في المجتمع المدني مجالاً

يضم المؤسسات الخاصة الحرة، وأن الدولة يجب ألا تقتصر على دورها القمعي، ولكن يجب أن تشتمل على مؤسسات حرة تسهم بدورها في إرساء الأيديولوجية المهيمنة.[٤٩] لذلك إشتمل المجتمع المدني على الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والجمعيات الأهلية والكنيسة والمدارس والصحافة.[٥٠] ومن هنا جاء تمييز جرامشى بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي أو الدولة، فبينما يشترك الاثنان في عملية السيطرة على المجتمع، فإن المجتمع السياسي يعمل على تحقيق هذا الهدف عن طريق السيطرة المباشرة من خلال أجهزة الدولة المختلفة، أما المجتمع المدني وما يمثله من تنظيمات أهلية فيقوم بوظيفة السيطرة غير المباشرة من خلال الهيمنة الأيديولوجية الثقافية.[٥١]

نستخلص من ذلك أن الفصل بين الدولة والمجتمع المدني في الغرب، قد بعث أشكالاً جديدة للحرية والمساواة، ولكنه أيضًا خلق في الوقت نفسه أنماط جديدة من السيطرة والقسر؛ فالطريقة الوحيدة لتشخيص خصوصية المجتمع المدني- هي أن نقول أنه أقام شكلاً اجتماعيًا خاصًا وفريدًا للعالم الحديث- جعل من الممكن التمييز بينه وبين الدولة. [٥٢] ولذلك خلص جرامشى من خلال تحليله إلى أن المجتمع المدني اليوم لم يعد هو نفسه المجتمع البرجوازي في عهد هيجل وماركس. [٥٣]

أما نظريات الحداثة وما بعدها فقد رأى أنصار هذا الاتجاه، أن المرحلة المعاصرة التي تشهدها المجتمعات الحديثة تتصف وتتميز بأعلى درجات التقدم التكنولوجي، تلك المرحلة التي تحتاج إلى الكثير من التحليلات حول ما تم إنتاجه بالفعل سواء من الناحية التاريخية أو السوسيوثقافية، وما يرتبط بها عموماً من مفاهيم وتصورات فرعية أخرى ترتبط بمفهوم ما بعد الحداثة [٥٤] ، كل هذا يؤكد على أن ما بعد الحداثة تركز على العملية أكثر من المنتج، كما يمكن النظر إليها على أنها نمطاً فكرياً من خلال التركيز على ثلاث قضايا مترابطة ومتكاملة وتكمل بعضها البعض، تلك القضايا التي تشمل التغير الثقافي والنمط الثقافي والتدرج الاجتماعي، هي بمثابة سمات رئيسية تتسم بها نظريات ما بعد الحداثة حيث الانتقال من النظم الشمولية إلى المجتمع المدني. [٥٥]

يضاف إلي ذلك أن هناك كتابات نقدية تصدت لتحليل دور المنظمات التطوعية في المجتمع المعاصر، وتضمنت هذه التحليلات فكرتين أساسيتين تتعلق الفكرة الأولى بدور القطاع التطوعي الوقائي للرأسمالية، حيث يحول دون انهيار النظام الرأسمالي بل ويساهم في علاج مشكلاته الأساسية. (٥٦) ذلك النظام الذي وصفه ماركس بأنه كان منحرفاً لما يتسم به من خصائص أنتجت ما أسماه بالانحطاط Demoralization الذي تخلقه الرأسمالية كإفراز طبيعي من داخل تكوينها كأسلوب حياة يفضى إلى كل مظاهر العنف والخلل. (٥٧) وتدور الفكرة الثانية بعلاقة المنظمات التطوعية بالإمبريالية العالمية، فالمنظمات غير الحكومية أصبحت أداة إمبريالية تساعد في التوسع الامبريالى، وتسهل هيمنة الدول العظمى والقوى المتقدمة على المجتمعات المتخلفة. (٥٨)

الدراسات السابقة:

بعد قراءة نتائج التراث المتعلق بموضوع الدراسة الراهنة، تبين للباحث ندرة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع علي مستوي البيئة العربية "بقدر علم الباحث" وهو ما جعله يطرح هذا التساؤل: هل استطاع هذا الرصيد من نتائج الدراسات والبحوث التي أجريت حول المجتمع المدني أن تنفذ إلى الواقع الحقيقي للمجتمع المدني وأن تقدم صورة معبرة عن هذا الواقع؟ وما هي إذاً صورة المجتمع المدني كما تعكسها هذه الدراسات؟ من هذا المنطلق سوف أعرض لعدد من الدراسات العربية والدراسات الأجنبية، التي تناولت قضايا المجتمع المدني بالبحث والدراسة. فمن حيث الدراسات العربية فقد اهتمت الدراسات التي تناولت العلاقة بين المنظومة القانونية والمجتمع المدني، بتوضيح الصورة العامة عن الأوضاع الداخلية للأحزاب السياسية في مصر، وبالتالي تطرقت دراسة أشرف محمد عبد الله، إلى تناول الإطار التنظيمي والقانوني للأحزاب بما يُمكن صانعي القرار من رؤية واقع التجربة الحزبية وتقويمه، واعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة مع الاستعانة بالمقابلة الشخصية كأداة لجمع البيانات، وتوصلت الدراسة إلي ضعف ومحدودية المشاركة السياسية من خلال الأحزاب السياسية، بالإضافة إلى معاناة الأحزاب السياسية من ضعف العضوية لعدم اقتناع أغلبية الأفراد بفعالية الأحزاب، وقد طالبت الدراسة في

توصياتها بإعادة النظر في بعض السياسات، مثل تعديل قوانين الأحزاب السياسية وبعض القوانين الحاكمة لتنظيمات المجتمع المدني وللعملية الانتخابية.[٥٩]

أما عن طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في مصر، جاءت دراسة حسن محمد سلامة، متناولة عرض وتحليل طبيعة علاقة الدولة المصرية بمؤسسات المجتمع المدني، وعوامل تطورها خلال الفترة من ١٩٩٠ حتى ٢٠٠٠، مع الاهتمام بالإطار القانوني الذي ينظم العلاقة بين الطرفين، وخلُصت الدراسة إلى أن الدولة المركزية وما تتسم به من بيروقراطية تسعى دائماً لفرض سلطتها الأبوية على غالبية مؤسسات المجتمع المدني، وهو ما تبين في علاقتها بالجمعيات من خلال التشريعات المنظمة للعلاقة بينهما، مما يوحى بوجود مناخ من التوتر وعدم الثقة بين الطرفين.[٦٠] بينما تطرق أمجد خليل الجباس من خلال دراسته، التي ركزت على تحليل المناقشات التي تمت داخل مجلس الشعب بشأن مشروعي قانوني الجمعيات الأهلية رقمي ١٥٣ لسنة ١٩٩٩، ٨٤ لسنة ٢٠٠٢، إلى كيفية تناول مجلس الشعب لمشروعي القانونين، وتوصل من خلال الدراسة إلى أن الخلل في التوازن في العلاقة بين المؤسستين التنفيذية والتشريعية مازال لصالح الأولى، وأن الإطار الدستوري والقانوني الذي يحكم ممارسة المجلس لمهمته التشريعية يمثل أحد القيود الرئيسية التي تزيد من الخلل في العلاقة بينه وبين المؤسسة التنفيذية، كما كشفت الدراسة زيادة أثر تدخل العنصر الخارجي الواضح في حالة مشروع القانون ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ عما كان عليه الأمر بالنسبة لمشروع القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢.[٦١]

وفي نفس السياق تناول ليث زيدان من خلال دراسته، عوائق تكوين المجتمع المدني في الدول العربية، محاولة التعرف على المعوقات التي تقف أمام تكوين المجتمع المدني في الدول العربية، ومعرفة الأسباب التي تتعلق بعجز المنظمات غير الحكومية عن تحقيق أهدافها وخاصة في ظل النظام السياسي الشمولي في البلدان العربية، وتوصلت الدراسة إلى أن الدولة العربية التسلطية والمجتمع المدني التقليدي استطاعا أن يجعلا من المنظمات غير الحكومية مجرد شكل بلا مضمون، ومن ثم عدم قدرتها على توفير الحماية لها من تعسف الدولة وبطشها. [٦٢] أما من حيث الدراسات التي تناولت قضايا

بحثية أخرى ذات صلة بالمجتمع المدني، قامت آمال كمال بدراسة تناولت من خلالها صورة المجتمع المدني في الصحافة المصرية، مركزة اهتمامها نحو تحليل الصورة المقدمة عن المجتمع المدني في مصر بمختلف منظماته، في عينة من الصحف المصرية القومية والخاصة والحزبية، واستندت الدراسة في معالجتها الوصفية على منهج التحليل المقارن وتحليل المضمون على عينة مختارة من الصحف ذات التوجهات المختلفة، وتوصلت الدراسة إلى كثافة اهتمام الصحافة بتغطية أخبار منظمات المجتمع المدني، وأرجعت سبب التزايد بالاهتمام إلى تعدد الاحتجاجات والاعتصامات والاضرابات التي قامت بها العديد من الفئات المهنية والعمالية، كما كشفت عن وجود العديد من القيود التي تكبل دور منظمات المجتمع المدني. (٦٣)

وعن التوجه الديموقراطي للمنظمات الأهلية في ظل التطورات المحلية الجديدة تنطلق دراسة إيمان الشباسى، من خلال محاولة الكشف عن الدور الديموقراطي للمنظمات الأهلية، وتحليل طبيعة هذا الدور من خلال التعرف على العوامل الداخلية المؤثرة عليه، في ظل الإطار القانوني المنظم للعمل الأهلي، واعتمدت الدراسة على المسح الاجتماعي والمنهج التاريخي، كما استعانت باستمارة الاستبيان ودليل المقابلة الشخصية بالإضافة إلى المناقشات الجماعية البؤرية، وتوصلت الدراسة إلى أن أحد أهم الأسباب التي تعوق تحقيق أهداف الجمعيات هي الضغوط الحكومية من خلال اللوائح والقوانين، وأن طبيعة العلاقة بين الدولة والمنظمات الأهلية تمثلت في الإشراف والرقابة من جانب الحكومة، وتعدد وتنوع العقبات والإشكاليات التي تواجهها الجمعيات من قبل الجهاز الادارى، من خلال سعى الدولة لفرض سيطرتها وسلطتها على سائر مؤسسات المجتمع المدني.(٦٤) وفي نفس السياق تأتي دراسة عبد الحميد إسماعيل خلاف، عن المجتمع المدني والتطور الديموقراطي في المجتمع المصري، من خلال محاولة التعرف عن الإسهام الفعلي لمنظمات المجتمع المدني في الترويج للتحول الديموقراطي من خلال الممارسات والأنشطة الفعلية التي تقوم بها، والوقوف على المشكلات أو المعوقات التي تواجهها المنظمات غير الحكومية عند محاولتها الدفاع عن الحرية الإنسانية في مواجهة الدولة،

ومن حيث المعالجة المنهجية اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي والمنهج التاريخي، كما استعانت بأداة الاستبيان بالمقابلة الشخصية لجمع البيانات بالإضافة إلى المقابلات البؤرية شبه المقننة، وتوصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني على مستوى العالم العربي غير جيدة في معظمها، وذلك بسبب تعنت الدولة وفرض سيادتها على المجتمع المدني بوضع القيود والضوابط القانونية والأمنية والمالية ليكون تحت السيطرة المستمرة للدولة، وأن القوانين التي تحكم عمل منظمات المجتمع المدني لا تعبر عن الواقع الاجتماعي، وأرجعت ذلك إلى التشدد في القوانين وأن الجانب السياسي يطغى على هذه القوانين. (٦٥)

أما عن التطور التاريخي للعمل التطوعي في مصر، اهتمت دراسة خالد عبد الفتاح عبد الله بتناول الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمتطوعين، بالإضافة إلى التعرف على آليات ودوافع التطوع وطبيعة المشاركة التطوعية للفئات الاجتماعية، وتوصلت الدراسة إلى وجود هوة واسعة بين ما وصلت إليه الدراسات في المجتمعات الغربية، من حيث الكم والنوع وبين حالها في المجتمع المصري، كما أكدت على أن عدم تطور المنظمات التطوعية في مصر، كان بسبب التفاعل بين مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة، وأن الإطار القانوني المنظم للعمل الأهلي ساعد على زيادة هيمنة الدولة على عمل المنظمات التطوعية بداية من النصف الثاني من القرن العشرين وحتى الآن. (٦٦) وحول التحولات المجتمعية ودور المنظمات الأهلية تقدم دراسة كريم أبو حلاوة، محاولة للتعرف على السمات الأساسية للمنظمات الأهلية العربية، وتحديد الموقع البنيوي للمنظمات الأهلية العربية والدور الذي تقوم به في المجتمع، معتمدة على منهج دراسة الحالة ودليل دراسة الحالة كأداة مساعدة في جمع البيانات، وتوصلت الدراسة إلى أن القطاع الأهلي يعاني جملة من المشكلات التنظيمية والقانونية، بالإضافة إلى أن هذا القطاع يشكوا من قلة المشاركة وانخفاض عدد المتطوعين وخصوصاً بين فئات الشباب، ، وأوصت الدراسة بضرورة تطوير القوانين واحترامها بما يتناسب مع حاجات المجتمع.(٦٧)

أما دراسة هادى السعيد حول غياب الفكر المؤسسي، والتي سعى من خلالها إلى التعرف على تعثر جهود العمل الأهلي العربي، بل والفشل في كثير من الأحيان في تحقيق الأهداف التنموية والخيرية، وبناءً على تحديده لأهداف الدراسة استعان بمنهج دراسة الحالة بالإضافة إلى المقابلات الشخصية ودليل دراسة الحالة كأدوات مساعدة في جمع البيانات، وتوصل إلى عدم قدرة المنظمات الأهلية على الانتشار على مستوى القواعد وجذب الفئات المستهدفة إلى صفوفها، وغياب الديموقراطية داخل هذه التنظيمات وتأثر المنظمات الأهلية بالبيروقراطية الحكومية وتدخلها في تسيير أعمالها، وأن علاقة المنظمات الأهلية بالحكومة يشوبها نوع من عدم الثقة المتبادلة، فضلاً عن أن التشريعات القانونية العربية بما تتضمنه من قيود على ممارسة العمل الأهلي هي سبب مؤثر ورئيسي في تعثر العمل الأهلي العربي. (٦٨)

أما من حيث الدراسات الأجنبية فقد ظهرت عدة إسهامات، فعن المجتمع المدني والديموقراطية والمعونة الأجنبية في أفريقيا جاءت دراسة Caroline Martin ،للتعرف علي مدى مساهمة منظمات المجتمع المدني في عملية التحول الديموقراطي في أفريقيا، ومدى قدرتها على التأثير في السياسات الحكومية والتشريعات، في دول الدراسة الثلاثة جنوب أفريقيا وأوغندا وغانا، وتوصلت الدراسة إلى أن عدداً قليلاً من منظمات المجتمع المدني أكد على وجود مستوى ثابت من المشاركة المباشرة في عملية وضع السياسات العامة، علي اعتبار أن المنظمات التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأحزاب السياسية والدولة، لديها قدرة أكبر على ممارسة التأثير على السياسة، في حين أن منظمات المجتمع المدني غير المرتبطة هيكلياً بالدولة، لديها قدرة محدودة على التأثير في سياسة الحكومة، ومن ثم إحداث تغييرات في التشريعات المنظمة لعمل منظمات المجتمع المدني. (٦٩)

وتشير دراسة Sarah Henderson عن مدى إمكانية استيراد نماذج للمجتمع المدني من دول خارجية، حتى وإن كانت هذه الدول أقل من حيث درجة التقدم والنمو عن روسيا، ومن ثم التعرف على دور المساعدات الخارجية والاعتماد على التمويل الأجنبي في اختلاف أنشطة منظمات المجتمع المدني، وتوصلت الدراسة إلى أن أنشطة وأهداف

المنظمات التي تتلقى مساعدات خارجية تختلف بدرجة رئيسية عن تلك المنظمات التي تعتمد بصفة أساسية على التمويل الوطني، كما أن المساعدات الخارجية رغم أنها ساعدت في تطوير القدرة الإجمالية للمنظمات غير الحكومية، إلا أنها في الوقت ذاته قد أحبطت الجماعات المدنية عن العمل وأداء وظيفتها، وخلقت علاقات رأسية غير متكافئة بين المنظمات الوطنية والمنظمات الخارجية، بدلاً من خلق علاقات أفقية للمشاركة المدنية بين المنظمات المدنية غير الحكومية في روسيا. (٧٠)

أما عن فشل المجتمع المدني ومحاولات الحكومات المختلفة للسيطرة على هذه المنظمات بصورة تجعلها خادمة لأهداف الدولة، تتناول دراسة Kihiro. A. Ogawa ، رد فعل الجماهير تجاه تصرفات الدولة، وارتكزت الدراسة على العمل الاثنوجرافي الميداني، كما وظفت الدراسة الملاحظة بالمشاركة والمقابلات المتعمقة مع المشاركين والخبراء في المجال الأكاديمي وموظفي الدولة، بالإضافة إلى تحليل المضمون لتغطية وسائل الإعلام المختلفة لهذه المنظمات وما تقوم به من أنشطة، وتوصلت الدراسة إلى أن الدولة بممارساتها قد أصبحت فاعلاً قوياً، في حين أصبحت المنظمات غير الهادفة للربح مرادفاً للدولة، وقد أدى هذا الوضع إلى إعاقة تطور ونمو المجتمع المدني، فقد استخدمت الدولة أساليب مخادعة لكي تصبغ المجتمع المدني بصفة مؤسسية تخدم أغراضها. (٧١)

أما عن دور منظمات المجتمع المدني في السنغال، سعت دراسة Bjorn Harold Nordtviet ، إلى التعرف على دور المجتمع المدني في التنمية، ودور المساعدات الخارجية التي قدمها البنك الدولي للمنظمات الأهلية، وتوصلت الدراسة إلى أن حجم المساعدات الخارجية قد أثرت على المجتمع المدني، حيث ساعدت في تنظيم مجتمع مدني مقنن من خلال مساعدة الجمعيات في القرى، ومن ناحية أخرى خلقت هذه المساعدات الرغبة الربحية لدى المسئولين في الجمعيات الأهلية من خلال استقطاع وتوفير النفقات لصالحهم. (٧٢) وأخيراً تطرقت دراسة Rajib Acharya حول مشاركة الشباب في المجتمع المدني والحياة السياسية في الهند، من خلال قياس مدى مشاركة الشباب في أنشطة المجتمع المدني والحياة السياسية، والتعرف على العوامل التي تساهم في هذه

المشاركة أو الحد منها، وتوصلت الدراسة إلى أن الشباب من الرجال والنساء المشاركين في الأنشطة التطوعية جاء ضمن الفئة العمرية ١٩ سنة فأكثر، كما أن التعليم كان عاملاً مهماً في عملية المشاركة وأن أغلب عينة البحث تنتمي إلى وضع اقتصادي مماثل، وأكدت على أن الشباب الذكور أكثر بضعفين من الإناث المشاركات في الأنشطة، حيث بلغت النسبة ٦٧ % مقابل ٣٢ %، وأن مشاركة الشباب في العملية السياسية كان ولا يزال محدود خاصة الشباب البالغين ٢٠ سنة فما فوق بنسبة ٦٨ % للشباب و٥٧ % للشابات.(٧٣)

قراءة نقدية في ضوء نتائج الدراسات السابقة:

من خلال العرض السابق للدراسات السابقة سواء ما أجرى منها على المستوى المحلى أو الإقليمي أو العالمي، والتي تناولت العديد من قضايا المجتمع المدني، والمرتبطة بمجال البحث الحالي، يمكن القول أن غالبية الدراسات التي تناولت هذا القطاع بالبحث من قبل، اتفقت في أن علاقة الدولة بالمجتمع المدني كانت علاقة متوترة، وكان القانون هو الآلية التي اعتمدت عليها الدولة في السيطرة على المجتمع المدني، كما أن المنظومة القانونية علي اختلاف توجهاتها لم توفر أي نوع من الاستقلالية للمجتمع المدني عن الدولة. وتُعد الدراسات التي اهتمت بتناول القوانين المنظمة للعمل الأهلي في مصر، والدراسات التي تناولت عوائق تكوين المجتمع المدني، ومن خلال عرضهم لتحليل طبيعة علاقة الدولة بمؤسسات المجتمع المدني، أكدا علي أن الدولة المركزية وما تتسم به من بيروقراطية تسعى إلى فرض سلطتها الأبوية على مؤسسات المجتمع المدني، من خلال التشريعات المنظمة للعلاقة بينهم، وأكدا على وجود مناخ من التوتر وعدم الثقة بين الطرفين، بسبب تعسف الدولة وبطشها مستخدمة في ذلك السلاح التشريعي. يضاف إلي ذلك الدراسات التي تناولت قضايا المجتمع المدني من اتجاهات متعددة، قد خلصت إلى وجود العديد من القيود التي تواجه المجتمع المدني وتحجم دوره، حيث تسعي الدولة إلي فرض سيادتها على المجتمع المدني بوضع القيود والضوابط القانونية والأمنية والمالية

الصارمة عليه، وهو ما جعل علاقة الدولة بالجمعيات الأهلية يشوبها نوع من التردد وعدم الثقة المتبادلة.

الإجراءات المنهجية للدراسة:

نوع الدراسة: تنتمي الدراسة الراهنة إلى الدراسات الوصفية التحليلية من جهة، فضلاً عن أنها تنتمي أيضاً إلى دراسات علم الاجتماع القانوني، تلك الدراسات التي تسعى إلى إبراز دور القوانين والتشريعات المنظمة للمجتمع المدني، ولاسيما بالنظر إلى الظروف الاقتصادية والتوجهات السياسية السائدة في مصر.

المناهج البحثية: بالنظرإلى إشكالية الدراسة وما أثارته من قضايا وما تسعى إلى تحقيقه من أهداف، فقد اعتمدت الدراسة على عدد من المناهج البحثية منها المنهج الوصفي التحليلي، حيث استعرض الباحث من خلاله بالوصف والتحليل موضوع الدراسة، مما أتاح له إمكانية وصف وتحليل إشكالية الدراسة وتشخيصها وإلقاء الضوء على جوانبها المختلفة. كما اعتمدت الدراسة علي منهج دراسة الحالة بهدف التعمق في موضوع الدراسة، ثم المنهج التاريخي من أجل التتبع التاريخي لمراحل تطور أو تخلف المجتمع المدني.

أدوات جمع البيانات: اعتمدت الدراسة على استمارة الاستبيان بالمقابلة الشخصية، كأداة رئيسية لجمع البيانات حول التساؤلات التي تثيرها الدراسة، وتضمن الاستبيان العديد من التساؤلات التي غطت كل محاور وقضايا الدراسة، وتم تطبيقه على ٢٠٠ مفرده ، كما استعان بدليل دراسة الحالة لبعض المنظمات الأهلية التي أجريت عليها الدراسة بغرض توضيح مدى تأثير المنظومة القانونية والتشريعية على عمل تلك المنظمات.

مجالات الدراسة:

١ – **المجال المكاني:** أجريت الدراسة في محافظة المنوفية على عدد من منظمات المجتمع المدني في الريف والحضر.

٢ – **المجال البشرى:** تمثل في أعضاء مجالس الإدارات وعدد من العـــاملين بمنظمـــات المجتمع المدني، بالإضافة إلى بعض القيادات في منظمات المجتمـــع المـــدني الحـــاليين والسابقين، لمعرفة آرائهم تجاه منظومة القوانين والتشريعات المنظمة للمجتمـــع المـــدني، ومدى تأثيرها على عمل المنظمات الأهلية.

٣ – **المجال الزمني:** وهو الفترة الزمنية التي استغرقتها الدراسة الميدانية، بدء مـــن أول شهر فبراير ٢٠١٤ وحتى نهاية شهر مارس ٢٠١٤.

عينة الدراسة: تم اختيار عينة البحث والدراسة بطريقة عمديه من مجموعـــة العـــاملين بالمنظمات الأهلية على اختلاف تخصصاتها، دون النظر إلى طبيعة الخدمة المقدمة مـــنهم لأبناء المجتمع المحلى، أو من تلك المنظمات والجمعيات المنتسبين لها، بالإضافة إلى عدد من المسئولين الحاليين أو السابقين المهتمين بالعمل الأهلي، وتوزعت العينة على مجالات النشاط المختلفة بالجمعيات منها جمعيات دينية إسلامية ومســـيحية – جمعيـــات تنميـــة – جمعيات رعاية.

نتائج الدراسة:

أولاً: نتائج الدراسة من خلال استمارة الاستبيان:

١– أظهرت النتائج أن المنظومة القانونية قد اختلفت في نظرتها للمجتمع المدني، فقد أتاح القانون المدني ممارسة الجمعيات لكافة الأنشطة التي لا تستهدف الحصـــول علـــى ربـــح مادي، وتتمتع بكافة الحقوق التي يتمتع بها الشخص الاعتباري، وهو ما قام القـــانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ الذي صدر بعد التحول الاشتراكي بإلغائه. وهو ما يعني أن كافـــة القـــوانين المتعلقة بالمجتمع المدني والتي صدرت في أعقاب ثورة يوليو ١٩٥٢ يمكن تحليلها فـــي إطار واحد، على اعتبار أنها تلاحقت جميعاً لكي تحقق هدف الدولة في الهيمنة والسيطرة على كافة أشكال وقنوات العمل الأهلي.

٢– كشفت النتائج أن المنظومة القانونية والتشريعية منحت الحكومة سلطة حل الجمعيـــات ودمجها، وهي أخطر صور التدخل لأنها تعني إنهاء الوجود القانوني والمـــادي للجمعيـــة بواسطة قرار إداري، وليس عن طريق المحكمة كما كان عليه الحال قبـــل عـــام ١٩٥٢،

وهو ما يعني أن نصوص القانون قد سحبت من الجمعيات العمومية حقها الأصيل في انتخاب مجالس الإدارات، بمنح الجهة الإدارية الحق في استبعاد من ترى استبعاده من الأعضاء المرشحين لعضوية مجلس الإدارة، دون أن يضع معايير وشروط واضحة ومحددة للأعضاء الذين يجوز للجهة الإدارية استبعادهم.

٣- تُبين النتائج أن الدولة تقوم بالتحصن خلف المنظومة القانونية والتشريعية، التي تتيح لها انتهاك ما نص عليه الدستور من حماية للحقوق والحريات، والتي تعكس نهج السلطة في السيطرة على المجتمع المدني، فضلاً عن أن المنظومة القانونية لم تراع التحولات الإقليمية والدولية الخاصة بإعادة النظر في دور كلاً من الدولة والمجتمع المدني بما يعطي الأخير مساحات أكبر وتعاظمًا لدوره.

٤- أكدت النتائج أن المنظومة القانونية تُعد دعامة أساسية في تحجيم أنشطة منظمات المجتمع المدني، كما أنها تسعى لتدعيم الوضع السياسي والطبقي للنخبة الحاكمة، من خلال تأكيدها على شرعية النظام ورفض ما عداه، وهو ما يمكن اعتباره بمثابة امتداد للفلسفة ذاتها التي تقوم على تشديد الحصار على المجتمع المدني.

٥ – تشير النتائج إلى أن النظام السياسي وطبيعة المناخ السائد على اختلاف توجهاته في مصر، قد لعب دوراً رئيسياً في توجيه المنظومة القانونية والتشريعية بما يمكنه من إحكام سيطرته على المجتمع المدني، فضلاً عن استمرار جمود الأطر القانونية المنظمة للعمل الأهلي، وتصاعد حدة الجدل حول هذه القوانين والتي كانت ولا تزال مصدراً من مصادر التوتر بين الدولة والمجتمع المدني.

٦ – كشفت نتائج الدراسة تعدد الأسباب حول المواد المؤثرة بالسلب على دور المجتمع المدني في القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ ، حتى وإن جاءت بنسب متفاوتة فإن جميعها يؤكد على أن المواد التي تجعل الجهة الإدارية متحكمة ومتدخلة بشكل كبير في شئون الجمعيات، بل وتعطيها الحق في الرقابة والإشراف على عمل الجمعيات وحلها أو حتى دمجها، هي من أكثر المواد التي تحد من دور وعمل المجتمع المدني، فضلاً عن المواد

التي تجعل أموال الجمعية بمثابة أموالاً عامة وهو ما يمثل تدخلاً صريحاً من الدولة في شئون الجمعيات.

٧ – أوضحت نتائج الدراسة أن القانون عمل بشكل كبير على تقييد حركة وحرية الجمعيات الأهلية، وتحجيم دورها عن طريق تغليظ العقوبات المفروضة على المخالفات الإدارية، فقد منح القانون الجهات الأمنية من الناحية الفعلية سلطة التدخل في شئون الجمعيات، رغم عدم نصه على ذلك صراحة، فضلاً عن حظره وتقييده للموارد المالية وإخضاعها لضوابط صارمة، تجعل الجهة الإدارية ممثلة في الشئون الاجتماعية هي صاحبة الاختصاص الأصيل في منح أو منع التمويل عن الجمعيات، وهو ما جعل كثير من الجمعيات الأهلية بمثابة دوائر تابعة للدولة لضمان الحصول على التمويل.

٨ – أظهرت النتائج تعدد الأسباب حول تأثير التحولات والتغيرات المجتمعية على دور المجتمع المدني، وإن كانت في مجملها تؤكد على أن هذه التغيرات لم تحدث نقلة نوعية ايجابية في منح المجتمع المدني الحرية في عمله أو حتى تحديد أنشطته، فقد أكدت الغالبية العظمى رغم تفاوت آرائها أن تلك التحولات والتغيرات التي طرأت ولا تزال على المجتمع لم تمنح المجتمع المدني أي صلاحيات جديدة تذكر، بل على العكس فإنها ساهمت في تقييد دوره.

٩ – كشفت نتائج الدراسة عن تعدد جوانب القصور في عملية إصدار التشريعات والقوانين التي تنظم عمل المجتمع المدني، ويعتبر عدم مشاركة الجمعيات الأهلية في مناقشة القانون، واستبداد النظام السياسي وسيطرة فصيل واحد على عملية إصدار القوانين، واتخاذ القرارات أحادية الأبعاد والرؤية، هي من أكثر الجوانب السلبية التي شابت عملية إصدار وسن التشريعات القانونية، بدءً من الأنظمة السابقة على اختلاف توجهاتها، وهو عكس ما نادت به التحولات والتغيرات الجديدة من ضرورة إصلاح المنظومة القانونية والتشريعية ليس على مستوى المجتمع المدني فقط بل على كل المستويات والقطاعات في المجتمع.

١٠ – أوضحت النتائج أن طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني كما رأتها الغالبية العظمى من حجم العينة، أن موقف الدولة تجاه المجتمع المدني ومنظماته يتسم بالازدواجية، وأن هناك حالة من عدم الثقة المتبادلة بين الطرفين لغياب الممارسة الديموقراطية ومحدودية الحريات التي تمنحها الدولة للمجتمع المدني، والتي اتسمت بها الأنظمة السياسية المختلفة، وخاصة في العقدين الأخيرين من القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة، مما كان له أثراً كبيراً على طبيعة العلاقة المتوترة بينهم.

١١ – كشفت النتائج أن أكثر من ثلثي عينة البحث يرون أن توجه الدولة على مختلف الفترات، لا يساعد على نمو المجتمع المدني للتداخل الواضح بين العمل السياسي والعمل الأهلي، وأن سياسة الدولة لم تتغير تجاه المجتمع المدني، وبالتالي لم يساعد توجه الدولة في أي فترة من الفترات السابقة في عملية نمو وتطور المجتمع المدني، بينما رأى ثلث العينة المتبقي أن توجه الدولة وخاصة بعد ثورة ٢٥ يناير ساعد في عملية نمو وتطور حجم المجتمع المدني وتعدد مجالاته وأنشطته، وأرجعوا ذلك إلى حجم المساحة المتاحة من الحرية أمام المجتمع المدني وهو ما أدى إلى زيادة عدد تنظيماته.

١٢ – أوضحت النتائج المتعلقة بقضية الرقابة على المجتمع المدني من قبل الدولة، أن الغالبية العظمى ترى ضرورة الرقابة على منظمات المجتمع المدني وخاصة تلك التي تحصل على التمويل الأجنبي، حتى لا تنحرف عن المسار الطبيعي للجمعيات وتنصرف عن أغراضها ويكون هدفها هو كيفية الحصول على هذا التمويل، ومنعاً لإهدار أموال الجمعيات في غير الأغراض التي خصصت لها، دون التدخل في شئون الجمعيات، بحيث تكون هذه الرقابة لاحقة لكل أجهزة الدولة على المنظمات، لضمان حق الدولة في التصدي لأي إخلال أو تجاوز قانوني مع التأكيد على كونها رقابة لاحقة للنشاط وليست سابقة تحاسب على النوايا واحتمالات التمويل أو الإنفاق غير المشروع، وبغرض الإرشاد والتوجيه وليست التحكم والسيطرة.

١٣ – أكدت النتائج أن السياق الاجتماعي لعب دوراً كبيراً في صدور منظومة القوانين التي تدعم توجهات الدولة، وخاصة في مرحلة الستينات من القرن الماضي، كما أن استعراض تطور الإطار القانوني في مصر يكشف عن زيادة هيمنة الدولة على عمل

المنظمات الأهلية بداية من النصف الثاني من القرن العشرين وحتى الآن، كما أظهرت النتائج أن أكثر من نصف حجم العينة بقليل، يرى أن توجه الدولة وخاصة بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ قد تغير تجاه عمل وتنظيمات المجتمع المدني، وبرغم تعدد الآراء إلا أنها كانت في مجملها ترى أن هذا التوجه قد حدث لصالح المجتمع المدني، في حين جاءت النسبة الباقية التي تكاد تقترب من النصف أيضاً، تري أن الثورة لم تغير أي شيء من توجه الدولة نحو عملية تنظيم المجتمع المدني، لأنها ما زالت تمارس نفس القيود والهيمنة على كافة قطاعات الدولة بما فيها القطاع الثالث.

١٤ – توصلت النتائج المتعلقة بالأضرار التي يمكن أن تنتج عن عملية التمويل الأجنبي، أن جميع أفراد عينة البحث بلا استثناء رغم تنوع آرائها، ترى أن أضرار هذا التمويل تؤدى إلى توجيه سياسة الجمعيات نحو التبعية للجهة المانحة، فضلاً عن التدخل في شئون البلاد والإضرار بالأمن القومي للدولة، وأن هذا التمويل لا يمثل بديلاً لدعم الدولة للمجتمع المدني وبغالبية آراء العينة، على اعتبار أن دعم الدولة للمجتمع المدني لم يكن دعماً مشروطاً ولم يكن قاصراً على الدعم المادي فقط.

ثانياً: نتائج الدراسة من خلال دراسة الحالة:

١٥ – أكدت النتائج أن الجمعيات العشر التي أجريت عليها الدراسة تشترك في الخصائص العامة للجمعيات، في كونها جمعيات ذات نفع عام لا تهدف إلى الربح، حتى وإن كان من بين أنشطتها مشروعات تنموية، وتقدم الخدمات والأنشطة للمواطنين سواء كانت جمعيات رعاية أو تنمية، وتعترضها جميعاً العديد من المشكلات التي تحد من قدراتها، كانت الموارد المالية هي المتصدرة لهذه المشكلات تلاها المنظومة القانونية التي تنظم عمل هذه الجمعيات.

١٦ – أظهرت نتائج دراسة الحالة أن الجمعيات العشر اتفقت جميعاً في طريقة عقد الاجتماعات الشهرية لمجلس الإدارة أو حتى اجتماعات الجمعية العمومية السنوية، كما ظهر أيضاً اتفاقاً ملحوظاً في طرق وضع السياسات والبرامج التي تنتهجها الجمعيات فيما عدا الجمعية الشرعية، والتي يتولى وضع السياسات لها وتحديد أنشطتها الجمعية الشرعية

الرئيسية بالقاهرة، وأن الفروع المنتشرة في جميع أنحاء الجمهورية هي القائمة على تنفيذ هذه السياسات والبرامج.

١٧ – أكدت نتائج دراسة الحالة أن جميع فئات المجتمع تستفيد من خدمات الجمعيات العشر موضع الدراسة، وأن خدماتها ليست قاصرة على فئة دون أخرى، فيما عدا جمعية واحدة تقدم خدماتها للأقباط فقط دون غيرهم من المواطنين.

١٨ – أكدت نتائج دراسة الحالة أن اختيار المشروعات والأنشطة يتم بعد عمل دراسة الجدوى لها، والتأكد من حاجة المجتمع المحلى لهذه المشروعات عن طريق مجلس الإدارة، وهذه كانت القاسم المشترك بين الجمعيات محل البحث، وأن الفئات المستفيدة في الغالب ما تشارك الجمعيات في عملية اختيار المشروعات وتحديدها، ما عدا الجمعية الشرعية التي يتم اختيار مشروعاتها عن طريق اللجان المتخصصة بالجمعية الرئيسية بالقاهرة.

توصيات الدراسة:

١ – ضرورة إطلاق حرية تشكيل مؤسسات المجتمع المدني وتعديل الأطر والقوانين المقيدة لحرية تكوين الجمعيات الأهلية، وضمان حريتها في الحركة وتحديد الأنشطة والمجالات دون قيود من الجهة الإدارية المشرفة على عمل الجمعيات.

٢ – تذليل كافة العقبات والقيود القانونية والإدارية والمالية التي تواجه منظمات المجتمع المدني، وتنشيط وتفعيل دورها، علي اعتبار أن تلك المؤسسات بمثابة مؤسسات وسيطة بين الدولة والمواطنين مما يؤدى إلى زيادة دورها في صناعة القرار، وإنشاء علاقة شراكة بينها وبين الدولة وصولاً إلى مجتمع مدني حقيقي.

٣ ــ توفير الضمانات القانونية المتعلقة بحقوق الأفراد وحرياتهم في التجمع السلمي، وتكوين الروابط والمنظمات مع ضمان حقوق المنظمات المالية والإدارية وعدم المساس بها أو مصادرتها، من خلال قوانين حديثة وواضحة المضمون وتعبر عن إرادة الشعب، وبما يتناسب مع الواقع المصري وأوضاعه بعد الثورة، وبما يُخلص البلاد من الإرث الاستبدادي بدعوى حماية الأمن العام وغيرها من الإجراءات التي من شأنها تحجيم حركة ودور المجتمع المدني.

٤ – ضرورة إنشاء لجنة لشئون الجمعيات بمجلس النواب على غرار لجنة شئون الأحزاب السياسية، تكون مهمتها الإشراف ومتابعة برامج الجمعيات الأهلية بديلاً للشئون الاجتماعية، على اعتبار أن الشئون جهة منح الترخيص لممارسة النشاط، حتى لا تستغل نفوذها في التدخل في شئون الجمعيات وبرامجها.

المراجع

١ - التقرير السنوي للمجتمع المدني والتحول الديموقراطي في الوطن العربي، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٢٠.
٢ - أماني قنديل، التاريخ الاجتماعي والسياسي للجمعيات الأهلية في مصر، في أماني قنديل، سارة بن نفيسة ، الجمعيات الأهلية في مصر، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٤، ص ص ٥٢ ـ ٥٤ .
٣ - أمير سالم ، دفاعاً عن حق تكوين الجمعيات الأهلية، دراسة نقدية لقانون الجمعيات، مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، القاهرة، ١٩٩١، ص ١٣ .
٤ - أماني قنديل، تنمية الموارد البشرية والقدرات التنظيمية للمنظمات الأهلية العربية، لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٤٥ .
٥ - حسن محفوظ ، محمد فتوحي، التطور العالمي والاقليمى لمفهوم حقوق الإنسان وانعكاساته على منظمات الدفاع والمناصرة في المغرب، في أماني قنديل "محررة" ، التطور العالمي والاقليمى لمفهوم حقوق الإنسان وانعكاساته على المنظمات الأهلية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ١٣٩.
٦ - هويدا عدلي، المجتمع المدني في مصر الملامح والإشكاليات، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٢.
٧ - التقرير السنوي للمجتمع المدني والتحول الديموقراطي في الوطن العربي لعام ٢٠٠٤ ، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة، ٢٠٠٥ ، ص ١١.
٨ - التقرير السنوي الثامن حول الملل والنحل والأعراق لعام ٢٠٠٥ ، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية بالتعاون مع مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ٩.
٩ - مصطفى كامل السيد، المجتمع المدني في الوطن العربي : معالم التغيير منذ حرب الخليج الثانية وملاحظاته حول أدوارة المتعددة، في ممدوح سالم " محرر " في أعمال الندوة الإقليمية حول المجتمع المدني في البلدان العربية ودورة في الإصلاح، مرجع سابق، ص ص ١٠٩ ـ ١١٦.
١٠ - وحيد عبد المجيد، التغيير طريق مصر إلي النهضة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ١٧.
١١ - جاد الكريم الجباعى، المجتمع المدني هوية الاختلاف، ألنايا للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، ٢٠١١، ص ٧٠ .
١٢ - فهمية شرف الدين، الواقع العربي وعوائق تكوين المجتمع المدني، المستقبل العربي، السنة ٢٤، العدد ٢٧٨ ، أبريل ٢٠٠٢ ، ص٣٦ .
١٣ - عبد الله أبو هيف، الحرية والمجتمع المدني والعولمة، شئون عربية، أمانة جامعة الدول العربية، العدد ١٢٢، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص١٢٩.
١٤ - طلعت مصطفى السروجي، المجتمع المدني وتداعياته على صنع سياسات الرعاية الاجتماعية ـ المجتمع المصري نموذجاً، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي الرابع عشر ٢٨ ـ ٢٩ مارس ٢٠٠١، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة، ٢٠٠١ ، ص ٢٤٨.
١٥ - عبد الحميد يونس زيد، المعونات الأجنبية وإشكالية المجتمع المدني، في المؤتمر العلمي السنوي الثاني عشر ـ الخدمة الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني، مرجع سابق، ص٨٨٩.
١٦ - علي ليلة، المجتمع المدني ـ قضايا المواطنة وحقوق الإنسان، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٧ ، ص ص ١٨ – ١٩.
١٧ - وحيد عبد المجيد، التطور الديموقراطي في مصر، دور الجمعيات الأهلية والنقابات في التطور، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٣ ، ص ١٥١.

١٨ - حسنين توفيق إبراهيم، بناء المجتمع المدني : المؤشرات الكمية والكيفية، في سعيد بنسعيد العلوي وآخرين، المجتمع المدني في الوطن العربي ودورة في تحقيق الديموقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١ ، ص ٩٩٤.
١٩ - صادق العلوي، الدولة والمجتمع في الوطن العربي، المؤسسة الدولية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠٠١، ص ٢٥٦.
٢٠ - عبد الغفار شكر، اختراق المجتمع المدني في الوطن العربي، في الدولة الوطنية وتحديات العولمة، مكتبة مدبولي، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ١٧٧.
٢١ - سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في مصر، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٠ ، ص ١٣.
٢٢ - محمد نور فرحات ، التشريع كأداة للضبط الاجتماعي، المجلة الجنائية القومية، مج ٣٧ ، ع ٣/٢، مارس/ يوليو ، ١٩٩٤ ، ص ٦.
23 - Steven Vago , Law and Society , New Jersey : Courier Companies, 2000, P.10.
٢٤ - سارة بن نفيسة، تحرير مجال الجمعيات الأهلية والعلاقة بين الدولة والمجتمع في مصر، في نفين مسعد " محررة" الليبرالية الجديدة، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠ ، ص ١٩٦.
٢٥ - سامية حسن الساعاتي، الثقافة والشخصية حوار لا ينتهي،الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ١١١.
٢٦ - حامد البشيتي، المجتمع المدني : بحث في النشأة والتطور، دار الفارابي، بيروت، ١٩٩٨، ص٥.
٢٧ - فريال حسن خليفة، المجتمع المدني عند هوبز ولوك، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٥، ص١١.
٢٨ - شوقي جلال، المجتمع المدني وثقافة الإصلاح، دار العين للنشر، القاهرة، ٢٠٠٥ ، ص٢٧.
29 - Ernest Gellner, Civil Society in Historical Context, International Social Science Journal, No.129, 1991, pp.495-501.
٣٠ - أحمد حسين حسن، الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني : دراسة في استراتيجية بناء النفوذ السياسي والاجتماعي والتغلغل الفكري، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ص ٩٢ ـ ٩٣ .
٣١ - فرانك أدلوف، المجتمع المدني : النظرية والتطبيق السياسي، ترجمة عبد السلام حيدر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٢٥.
32 - Norberto Bobbio, Gramsci and The Concept of civil society, in John Keane ,civil society and the state ,London ,verso, 1988, p.78.
٣٣ - محمد عثمان الخشت، المجتمع المدني والدولة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٦٣.
٣٤ - خلدون حسن النقيب، آراء في فقه التخلف : العرب والغرب في عصر العولمة، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٢، ص١٨.
٣٥ - فرانك أدلوف، المجتمع المدني : النظرية والتطبيق السياسي، مرجع سابق، ص٣١.
٣٦ - عزمي بشارة، المجتمع المدني : دراسة نقدية مع إشارة للمجتمع المدني العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ٣، ٢٠٠٨، ص ١١٨.
٣٧ - عاطف غيث، دراسات في علم الاجتماع التطبيقي، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية، ١٩٧٢ ، ص ص ٢٩ ـ ٣٠.
٣٨ - سمير نعيم أحمد، النظرية في علم الاجتماع، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢ ، ص ١٨٧ .
٣٩ - داليا بهاء محمد إسماعيل، دور الجمعيات الأهلية الشبابية في تمكين الشباب ـ الحالة المصرية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩ ، ص ص ٤٦ ـ ٤٧.
٤٠ - عمر برنوصى، مفهوم المجتمع المدني بين الفلسفة السياسية الغربية والسوسيولوجيا المعاصرة، عمان، الأردن ، ٢٠٠٥، ص ١٠.

٤١ - فؤاد الصلاحى، الدولة والمجتمع المدني في اليمن، تحليل سوسيولوجي لأنماط العلاقات والتفاعلات في مرحلتي التشطير والوحدة، مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان، تعز، اليمن، ٢٠٠١ ، ص ٢٦.
٤٢ - نيرا تشاندهوك، أوهام المجتمع المدني، ترجمة عبد الحميد عبد العاطي، المحروسة للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٩ ، ص ١٨.
٤٣ - محمد الغيلانى، المجتمع المدني : حججه ، مفارقاته، مصائره، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٤ ، ص ١٨٥.
٤٤ - عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديموقراطي والمجتمع المدني، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، سوريا، ٢٠٠٣، ص ٧٣.
٤٥ - مصطفى كامل السيد، مفهوم المجتمع المدني والتحولات العالمية ودراسات العلوم السياسية، سلسلة بحوث سياسية، عدد ٩٥ ، أبريل ١٩٩٥ ، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٥ ، ص ص ١١ ـ ١٢.
٤٦ - محمد شحاتة عبد النبي واصل، مؤسسات المجتمع المدني ودورها في التنمية، رسالة دكتوراه، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة طنطا، ٢٠٠٥، ص ٢١.
٤٧ - أبو بكر أحمد باقادر، تحولات علاقة الوقف بمؤسسات المجتمع المدني في بلدان شبه الجزيرة العربية، في إبراهيم البيومى غانم "محرر"، نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣، ص٧٥١.
٤٨ - على ليلة، المجتمع المدني العربي : قضايا المواطنة وحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص ٤٩.
٤٩ - عبد القادر الزغل، مفهوم المجتمع المدني والتحول نحو التعددية الحزبية، في ندوة جرامشى وقضايا المجتمع المدني، مركز البحوث العربية، القاهرة، ١٩٩٠، ص١٤٨.
٥٠ - أنطونيو جرا مشى، كراسات السجن، ترجمة عادل غنيم، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٤، ص١١.
٥١ - علي عبد الصادق، مفهوم المجتمع المدني : قراءات أولية، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ص٢٩-٣٠.
٥٢ - إلين ميكسنزوود ، توظيف وإساءة توظيف مفهوم المجتمع المدني، ترجمة صلاح العمروسي، المجتمع المدني والصراع الاجتماعي، مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، القاهرة، ١٩٩٧ ، ص٣٥.
٥٣ - جون فريد مان، تحويل السلطة وحقوق المواطنين، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، ترجمة "جلال عباس" اليونسكو، ١٩٩٦، العدد ١٤٨، ص٢٨.
٥٤ - على جلبي وآخرون، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، الرواد للكمبيوتر والتوزيع، الإسكندرية، ٢٠٠٨، ص ٣٥٣.
٥٥ - منى يوسف، الحداثة وما بعد الحداثة في الفئات الاجتماعية، المؤتمر السنوي الثالث ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٢٥.
٥٦ - خالد عبد الفتاح عبد الله، قيم العمل الأهلي في مصر، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦، ص٨٤.
٥٧ - محمود عبد الرشيد، أحمد عسكر، الثقافة الثأرية والثقافة المسالمة : تأصيل نظري ودراسة ميدانية، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣ ، ص ٣١.
٥٨ - خالد عبد الفتاح عبد الله، قيم العمل الأهلي في مصر، مرجع سابق، ص٨٤.
٥٩ - أشرف محمد عبد الله ، أثر الإطار التنظيمي والقانوني على فاعلية الأحزاب السياسية المصرية، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٠.
٦٠ - حسن محمد سلامة، العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في مصر مع إشارة إلى الجمعيات الأهلية، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤.

٦١ - أمجد خليل الجباس، البرلمان والجمعيات الأهلية : دراسة حالة لمشروعي قانوني الجمعيات الأهلية رقمي ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ و ٨٤ لسنة ٢٠٠٢، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٥.
٦٢ - ليث زيدان، عوائق تكوين المجتمع المدني في الدول العربية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٧، نقلاً عن الموقع التالي http://www.alwatanvoice.com.
٦٣ - آمال كمال ، صورة المجتمع المدني في الصحافة المصرية دراسة تحليلية مقارنة ، المؤسسة العربية لدعم المجتمع المدني وحقوق الإنسان ، القاهرة ، ٢٠٠٩.
٦٤ - إيمان على الشباسى ، التوجة الديموقراطي للمنظمات الأهلية في ظل التطورات المحلية الجديدة - دراسة ميدانية على بعض المنظمات الأهلية ، رسالة ماجستير ، قسم الاجتماع ، كلية الآداب، جامعة طنطا ، ٢٠٠٩.
٦٥ - عبد الحميد إسماعيل خلاف ، المجتمع المدني والتطور الديموقراطي في المجتمع المصري - دراسة ميدانية لدور بعض منظمات المجتمع المدني بمحافظة الغربية، رسالة ماجستير، قسم الاجتماع، كلية الآداب ، جامعة طنطا ، ٢٠٠٩ .
٦٦ - خالد عبد الفتاح عبد الله، قيم العمل الأهلي في مصر، مرجع سابق.
٦٧ - كريم أبو حلاوة ، التحولات المجتمعية ودور المنظمات الأهلية ، دراسة حالة للجمعيات الأهلية، سوريا ، ٢٠٠٨ . نقلاً عن الموقع التالي : http://www.mokarabat.com
٦٨ - هادي السعيد، غياب الفكر المؤسسي أهم أسباب تعثر العمل الأهلي، مركز دراسات الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٧. نقلاً عن الموقع التالي : . http://www.khieronline.Com.
69 - Caroline Martin , Civil Society ,Democratization and Foreign Aid In Africa , Institute for democracy in south Africa , 2000 .
نقلاً عن الموقع التالي : http://www.Ids.ac.uk/g /ids/project/civil-society
70 - Sarah Henderson , Importing civil society , Foreign aid , civic Development and democratization in contemporary Russia , university of Colorado , 2002 .
71 - Kihiro. A. Ogawa ,The Failure of civil society ? An Ethnography of NGOs and the state in contemporary Japan , Cornell university , U .S .A , 2004.
72 - Bjorn Harold Nordtviet ,The Role of civil society Organizations in developing countries – A case Study of public – private partnership in Senegal , university of Maryland , U .S .A , 2005.
73- Rajib Acharya , Participation in civil society and Political life among young people in maharashtia : findings from the youth in India , Journal of Adolescence , Vol .33 , Issue .4 August 2010 .

The future of civil society in Egypt in light of the system Legal and Legislative : An Empirical Study

Abstract

Egyptian society has witnessed a series of political, economic and social transformations, these transformations and changes reflected on the civil society movement in the last decades of the twentieth century, and even extended as far as the civil society and civic culture structure at the beginning of the third millennium.

As well as the emergence of new issues has become a big problem standing in the way of payment the role of civil society, and represents a cornerstone in its introduction, it is one of the fundamental dilemmas in blocking role, the issues that concerned the system of legal and legislative organization for civil work in Egypt. Which would require amending the legal framework for civil society, and especially as it came on the front associated with the process of democratization issues, and activation of ways to get involved in aspects of community life.

From this point the study of the future of civil society in Egypt came in light of the legal and legislative system, trying to cover the important aspect of the history of the civil society, flying from the perception was that the size of the political, legal and social, that have taken place in society over the occurrence of more than a century of changes, still List represent an obstacle to the growth and development of civil society. Accordingly main objective of the study to identify the impact of legal and legislative system on the future of civil society in Egypt.

In terms of the concepts in the study are, civil society and the legal legislative system.